

Distr.: General
18 January 2016
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة المخدرات

الدورة التاسعة والخمسون

فيينا، ١٤-٢٢ آذار/مارس ٢٠١٦

البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت*

تنفيذ الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن

التعاون الدولي صوب استراتيجية متكاملة ومتوازنة

لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية: متابعة استعراض

لجنة المخدرات الرفيع المستوى، تمهيداً للدورة الاستثنائية

للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية، المزمع

عقدها في عام ٢٠١٦

مذكّرة شفوية مؤرّخة ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ موجّهة
إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من البعثة
الدائمة لتايلند لدى الأمم المتحدة (فيينا)

يشرّف البعثة الدائمة لتايلند لدى الأمم المتحدة (فيينا) أن تحيل، عملاً بقراري لجنة
المخدرات ١/٥٧ و ٤/٥٨، تقرير الحلقة الدراسية/حلقة العمل الدولية عن تنفيذ مبادئ الأمم
المتحدة الإرشادية بشأن التنمية البديلة والمؤتمر الدولي الثاني المعني بالتنمية البديلة، الذي عُقد
في تشيانغ راي، تايلند، في الفترة من ١٩ إلى ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، مع طلب
إتاحة هذا التقرير بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الدورة التاسعة والخمسين للجنة المخدرات،
المزمع عقدها في فيينا في الفترة من ١٤ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٦.

* E/CN.7/2016/1



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ الموجهة إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من البعثة الدائمة لتايلند لدى الأمم المتحدة (فيينا)

نتائج الحلقة الدراسية/حلقة العمل الدولية بشأن تنفيذ مبادئ الأمم المتحدة الإرشادية بشأن التنمية البديلة والمؤتمر الدولي الثاني المعني بالتنمية البديلة*

ملخص

تتضمن هذه الوثيقة معلومات عن نتائج الحلقة الدراسية/حلقة العمل الدولية عن تنفيذ مبادئ الأمم المتحدة الإرشادية بشأن التنمية البديلة والمؤتمر الدولي الثاني المعني بالتنمية البديلة، بما في ذلك مداولات المؤتمر الدولي وتوصياته.

وقد عُقد المؤتمر الدولي في تايلند، مع إجراء جزء من الزيارة الميدانية في ميانمار، في الفترة من ١٩ إلى ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. واستضافت المؤتمر الحكومة الملكية التايلندية، بالتعاون مع حكومة ألمانيا وحكومة ميانمار ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب)، بهدف تعزيز تنفيذ مبادئ الأمم المتحدة الإرشادية بشأن التنمية البديلة.

أولاً - مقدمة

- ١- رحبت لجنة المخدرات، في قرارها ٤/٥٨ المعنون "تعزيز تنفيذ مبادئ الأمم المتحدة الإرشادية بشأن التنمية البديلة"، باقتراح الحكومة الملكية التايلندية استضافة حلقة عمل دولية ومؤتمر دولي عن تنفيذ مبادئ الأمم المتحدة الإرشادية بشأن التنمية البديلة.
- ٢- وفي القرار نفسه، دعت اللجنة الدول الأعضاء ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) والمؤسسات المالية الدولية والجهات المانحة والممارسين العاملين في مجال التنمية والمنظمات الإقليمية والدولية والمجتمع المدني وسائر أصحاب المصلحة المعنيين بالتنمية البديلة، بما في ذلك التنمية البديلة الوقائية، إلى المشاركة في هذا الحدث.
- ٣- وكانت أهداف المؤتمر الدولي التأكيد على ضرورة إدماج تدخلات التنمية البديلة في خطط التنمية الريفية الوطنية الأوسع نطاقاً، والربط بين المبادئ الإرشادية والمناقشات الأوسع

* هذا النص صادر دون تحرير رسمي.

نطاقاً الجارية حول خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ولا سيما أهداف التنمية المستدامة، فضلاً عن الدورة الاستثنائية المقبلة للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية، المزمع عقدها في عام ٢٠١٦. ورمى المؤتمر الدولي أيضاً إلى المساهمة في زيادة الدعم السياسي والمالي لبرامج التنمية البديلة من خلال تعزيز التحالفات العالمية بين الجهات المانحة الدولية المحتملة والبلدان التي تنفذ برامج التنمية البديلة، والبلدان المهتمة بالتنمية البديلة.

ثانياً - حلقة العمل الدولية

٤ - تألفت الجزء الأول من المؤتمر الدولي من زيارة ميدانية وحلقة عمل في الفترة من ١٩ إلى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، بقيادة صاحبة السمو الملكي الأميرة باجراكيثياها ماهيدول من تايلند. وزار المشاركون مشاريع التنمية البديلة في ولاية شان، بميانمار، ومقاطعتي تشيانغ راي وتشيانغ ماي، بتايلند. وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، زار المشاركون مشروع التعاون في مجال تنمية سبل كسب العيش البديلة المستدامة المشترك بين تايلند وميانمار، وهو مشروع تعاوني بين حكومتي ميانمار وتايلند، ينفذ في ياونغ خا بمقاطعة مونغ هاست بولاية شان بميانمار. ويطبق المشروع، الذي لا يزال في مراحله الأولى، نهجاً قائماً على أساس المناطق، يركز على تحسين الرفاه العام للمجتمعات المحلية وإتاحة خيارات سبل كسب العيش لها، لكي لا تضطر إلى اللجوء إلى الأنشطة غير المشروعة. وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، زار المشاركون أيضاً مشروع تنمية دوي تونغ في تشيانغ راي بتايلند، الذي تديره مؤسسة ماي فاه لوانغ، ومركز نونغ هوي الملكي لتطوير المشاريع في شيانغ ماي بتايلند، الذي تديره مؤسسة المشروع الملكي. وهذان الموقعان الأخيران هما منطقتان توجد فيهما مشاريع التنمية البديلة منذ أمد طويل وتقف على أعتاب مرحلة الاستدامة، مع التركيز على تنويع الأنشطة الزراعية وغير الزراعية المدرة للدخل، والإدارة في فترة ما بعد الحصاد، والأنشطة التي تضيف القيمة، وفوق كل ذلك بناء قدرات السكان المحليين وتمكينهم وإكسابهم مهارات تنظيم المشاريع.

٥ - وخلال الزيارة الميدانية إلى قرية يوانغ خا بولاية شان بميانمار، شهد المشاركون المراحل الأولى من مشروع قائم على أساس المناطق وشمولي النهج للتنمية البديلة، يغطي مجالات الصحة ونظم المياه والزراعة وتربية الماشية والأنشطة الثقيفية. ولاحظ المشاركون ما يكتسبه التعاون المتين الذي تقدمه السلطات الحكومية المركزية والمحلية في ميانمار، وإدماج التنمية البديلة في السياسات الإنمائية للحكومة الوطنية والمحلية، فضلاً عن إشراك المجتمع المحلي وتمكينه، من أهمية حاسمة في نجاح البرنامج. وتخلت أيضاً في جميع الأنشطة أهمية اتباع نهج

شامل ومتكامل. فعلى سبيل المثال، قام برنامج تطوير تربية الماشية بتدريب القرويين المحليين على تربية الماشية وعلى العلاج البيطري الأساسي، كما أنشأ صندوقاً مجتمعياً للأدوية لتوفير الأدوية ذات النوعية الجيدة من أجل كفاءة العلاج الفعال، وجلب الأعلاف الجيدة للماشية، ثم أنشأ برنامج بنك الماشية لتزويد أشد الأسر حرماناً بسبل الحصول على الماشية من أجل زيادة موجودات تلك الأسر ودخلها.

٦- وتضمنت الزيارة الميدانية لمشروع دوي تونغ الإنمائي قيام المشاركين بدراسة قاعدة إنتاج الأغذية العالية الجودة وإنتاج المشغولات اليدوية ومرافق إضافة القيمة لمنتجين اثنين مستمدين من الغابات الاقتصادية،^(١) وهما البن العربي والمكاداميا. وتولد هذه البدائل المعيشية دخلاً طويلاً الأجل ومستقرًا، وتتيح فرص العمل للنساء والرجال من جميع الأعمار. ويمكن أن تنافس هذه المنتجات الأفيون من الناحية المالية، كما أن لها قدرة تنافسية في السوق الحديثة، ما يبرز أهمية تنوع مصادر توليد الدخل غير الزراعية، وضمان الجودة، والابتكار المستمر، والنهج القائم على السوق، والشراكات بين الناس والقطاعين العام والخاص.

٧- وأبلغ ممثلون للمجتمع المدني من أجيال متعددة من المستفيدين من التنمية البديلة في دوي تونغ عن تجاربهم الشخصية بشأن التغيير الذي عايشوه على مر السنين بفضل مشروع التنمية البديلة. وسلطت المناقشات الضوء على مشاركة المجتمع المحلي الوثيقة طوال أمد المشروع، والشعور بملكية الناس للتنمية الفردية والمجتمعية، وتعزيز المراقبة الذاتية لدى المجتمعات المحلية وثقافة المشروع، والتزام تلك المجتمعات بصون البيئة الطبيعية والثقافة المحلية والقواعد الاجتماعية.

٨- وقدّمت للمشاركين نبذة تعريفية عن المشروع الملكي، الرائد في مجال السياسات والممارسات الخاصة بالتنمية البديلة في المنطقة. وقد جاء المشروع بمبادرة من جلالة الملك. ومنذ عام ١٩٦٩، حسن المشروع نوعية حياة القبائل الجبلية، وخفض معدلات زراعة الأفيون، وأنعش موارد الغابات والموارد المائية. وساعد المشروع الملكي على تعزيز قدرة المجتمع المحلي على التحمل، التي هي أمر حاسم الأهمية للتنمية المستدامة.

٩- وزار المشاركون مركز نونغ هوي الملكي لتطوير المشاريع، حيث المحاصيل الرئيسية هي الخضروات. وعرض المركز النظام الحديث الذي يطبقه المشروع الملكي للمناولة والتخزين والتوزيع بعد الحصاد. وقد كفلت عمليات شاملة إيصال منتجات المشروع الملكي

(١) مناطق الغابات التي تخصصها الحكومة للسكان المحليين لزراعة المحاصيل الدائمة العالية القيمة التي تلبى طلب السوق ويمكن تجهيزها ضمن سلاسل إضافة القيمة، بما يتيح للمجتمعات المحلية الحصول على دخل ثابت.

من المرتفعات إلى المستهلكين بطريقة تمثل للمعايير الدولية بشأن سلامة الأغذية ومراقبة الجودة. والمشروع الملكي مثال جيد لاستخدام المناولة بعد الحصاد على مستوى القطاع الخاص في مؤسسة ريفية موجهة نحو التنمية. وقد تحولت المرتفعات إلى منطقة خالية من الأفيون بفضل عقود من الجهود المستمرة.

١٠ - وسلّطت الزيارات الميدانية الضوء بصفة خاصة على أهمية كفالة البقاء والاكتفاء والاستدامة من خلال مراحل متميزة في تنفيذ مشاريع التنمية البديلة. وتتناول مرحلة البقاء من المشروع قدرة المجتمع المحلي على البقاء، من خلال معالجة المسائل الصحية الأساسية وتحسين البنية التحتية الأساسية وتوفير الأمن الغذائي وتوليد الدخل الكافي لتلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية الأساسية. أمّا المرحلة الثانية فتمكن الناس من الاكتفاء من خلال التركيز على الأنشطة التي تضيف القيمة من أجل ضمان دخل وادخار مستقرين وطويلي الأمد، ومن خلال تعزيز تنمية وإدارة الموارد المجتمعية، وتجهيز المجتمع المحلي كي يكون عاملاً من عوامل تنميته من خلال توفير ما يلزم من مهارات وتثقيف. وأخيراً، يتم بلوغ الاستدامة عندما يكون المجتمع قادراً على الصمود وعلى مواصلة تحسين نفسه. وينبغي أن يكون مشروع التنمية البديلة، في نهاية المطاف، قادراً على تمويل نفسه بنفسه؛ وتحقيق التنمية المستدامة عندما يقترن الاستقرار المالي بالتقدم الاجتماعي والبيئي.

١١ - وعقب انتهاء الزيارات الميدانية، تم تقسيم المشاركين إلى أربعة أفرقة عاملة لمناقشة وتلخيص الاستنتاجات الرئيسية للزيارات الميدانية فيما يتعلق بتنفيذ المبادئ الإرشادية بشأن التنمية البديلة، وكذلك فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، قبل تقديم التقارير إلى الجلسة العامة. ثم قام السيد م. ل. ديسبانادا ديسكول، نائب كبير الموظفين التنفيذيين لمؤسسة ماي فاه لوانغ، بالنيابة عن الجهات التايلندية المنظمة، بعرض الخلاصة في الجلسة العامة الرفيعة المستوى للمؤتمر، كما أدرجت في التقرير الشفوي للرئيس، الذي قدّمه صاحب السعادة السفير أرتاينود سريساموت، رئيس الدورة الثامنة والخمسين للجنة المخدرات، أثناء اختتام المؤتمر الرفيع المستوى. وشدد المشاركون على النقاط التالية، ضمن نقاط أخرى.

١٢ - لاحظ من شاركوا في الزيارات الميدانية أهمية اتباع نهج إنمائي شمولي متكامل وطويل الأجل يقوم على أساس المناطق ويتناول الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، كما لاحظوا قيمة الشراكات بين القطاعين العام والخاص في توفير الدعم التقني والمالي والمساعدة التسويقية لمنتجات برامج التنمية البديلة.

١٣- وسلط المشاركون الضوء أيضاً على أهمية الحصول على الأراضي وإدارتها، بما يساهم في إرساء الشعور بالانتماء بين أفراد المجتمع المحلي والاستعداد للاستثمار في زراعة محاصيل نقدية بديلة طويلة الأجل تتطلب وقتاً أطول لإنتاج الغلة وتحقيق الربحية. ولاحظ المشاركون بصفة خاصة أهمية مؤشرات التنمية البشرية، مثل الدخل والعمر المتوقع والتعليم، وغيرها من المقاييس، مثل الأمن الصحي والغذائي، وفقاً لأهداف التنمية المستدامة، لقياس فعالية التنمية البديلة.

ثالثاً- المؤتمر الدولي الرفيع المستوى

١٤- كان الجزء الثاني من المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتنمية البديلة هو المؤتمر الرفيع المستوى، المعقد في ٢٣ و ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ في بانكوك بتايلند. وترأس المؤتمر الرفيع المستوى صاحب السعادة السفير أرتايد سريساموت، رئيس الدورة الثامنة والخمسين للجنة المخدرات.

ألف- المشاركون

١٥- حضر المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتنمية البديلة، ٢٥٨ مشاركاً من ٣٨ بلداً، و١٧ منظمة، فضلاً عن خبراء دوليين وأكاديميين وممثلين عن المجتمع المدني والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية التي تزرع المحاصيل غير المشروعة.

١٦- وقد حضرت البلدان التالية المؤتمر: الاتحاد الروسي، أستراليا، أفغانستان، ألمانيا، إندونيسيا، أوروغواي، إيران (جمهورية - الإسلامية)، باكستان، البرتغال، بنغلاديش، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، بيرو، تايلند، الجزائر، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، السودان، الصين، غواتيمالا، الفلبين، فييت نام، قطر، كازاخستان، كمبوديا، كندا، كولومبيا، كينيا، ليبيا، ماليزيا، مصر، المغرب، المكسيك، ميانمار، النمسا، نيجيريا، الهند، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

١٧- وكانت المنظمات الممثلة هي: الاتحاد الأفريقي، مصرف التنمية الآسيوي، أمانة رابطة أمم جنوب شرق آسيا، أمانة خطة كولومبو، الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، منظمة أوروبا المناهضة للمخدرات، الرابطة الدولية لسلطات مكافحة الفساد، الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، المنظمة الدولية للمتعبدين الأخيار، مؤسسة ماي فاه لوانغ، مؤسسات المجتمع المفتوح، مؤسسة المشاريع الملكية، بورصة الأوراق المالية التايلندية، معهد تايلند للعدالة،

المعهد عبر الوطني، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، مكتب واشنطن المعني بأمريكا اللاتينية.

باء- مراسم الافتتاح

١٨- استُهلّت مراسم افتتاح الجلسة الرفيعة المستوى في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ بكلمة ترحيب ألقاها صاحب السعادة الجنرال برايت تشان-أوتشا، رئيس وزراء تايلند، مشدداً على أهمية التنمية البديلة باعتبارها حاسمة الأهمية في مكافحة مشكلة المخدرات العالمية. وروى تجربة تايلند في اعتماد برامج التنمية البديلة لمعالجة مشكلة زراعة محاصيل المخدرات غير المشروعة في الشمال بالقرب من منطقة المثلث الذهبي. وعقب ملاحظات رئيس الوزراء، وجّه المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب)، السيد يوري فيدوتوف، رسالة عبر الفيديو جدّد فيها التأكيد على أن التنمية البديلة إمكانيات هائلة ويمكن أن تحسن حياة الناس تحسناً كبيراً. وشدّد السيد فيدوتوف على ضرورة تعزيز الروابط بين التنمية البديلة والقضايا الزراعية الأوسع نطاقاً، والوصول إلى الأسواق، وحقوق ملكية الأراضي، والبنية التحتية، في جملة أمور. ثم تحدّث السيد ألدو لالي-ديموس، نائب المدير التنفيذي للمكتب، فسلط الضوء على هدف المؤتمر الدولي المعني بالتنمية البديلة، وهو الربط بين التنمية البديلة وأهداف التنمية المستدامة، التي شدّد على أنها تشكل خطة مثالية للتنمية البديلة من أجل تحقيق نتائج في الحد من الفقر، والزراعة المستدامة، وحماية البيئة، والمساواة بين الجنسين، والعمل على إيجاد مجتمعات سلمية تشمل الجميع، والحوكمة الرشيدة. وأوصت صاحبة السعادة السيدة مارلين مورتلر، المستشارة الاتحادية لشؤون المخدرات بألمانيا، بالألا يكون الهدف المشترك متمثلاً في الاعتراف السياسي بالتنمية البديلة فحسب بل في جعلها أيضاً ركيزة من ركائز السياسة الدولية بشأن المخدرات تحظى بالتمويل المناسب وتنفّذ تنفيذاً مستداماً. وفي ختام الملاحظات الافتتاحية، أكدت صاحبة السمو الملكي الأميرة باجراكيثاياها ماهيدول، من تايلند، ضرورة وجود التزام مستدام طويل الأجل بالتنمية البديلة - من جانب أعلى المستويات السياسية، إلى الناس في المجتمع - وإدماج هذا النهج في استراتيجيات التنمية الوطنية الأوسع نطاقاً بغية تحقيق أثر حقيقي على أرض الواقع. وسلّطت صاحبة السمو الملكي الضوء أيضاً على أن ثقافة المشروعية تعزز المسؤولية المجتمعية واحترام النظام العام؛ كما أن تمكين المجتمعات المحلية هو أفضل أشكال الحصانة من الأنشطة غير المشروعة. وتحدّث صاحب السعادة السفير خالد عبد الرحمن شمعة، رئيس المجلس المكلف من قبل لجنة المخدرات بالأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية

العامّة بشأن مشكلة المخدّرات العالميّة، المزمع عقدها في عام ٢٠١٦، فأحاط المؤتمر بكامل هيئته علماً أيضاً بالأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية والطريقة التي يمكن أن يساهم بها المؤتمر الدولي في هذه العملية.

جيم - الجلسة العامة

١٩ - عقب مراسم الافتتاح، عُقدت جلسة عامة أتاحَت الفرصة لإلقاء البيانات الوطنية بشأن موضوع "تنفيذ مبادئ الأمم المتحدة الإرشادية بشأن التنمية البديلة: الثغرات والتحديات"، وتقديم التوصيات بشأن موضوع "الطريق إلى الأمام: التنمية البديلة وأهداف التنمية المستدامة".

٢٠ - وعرض المكتب الفصل المتعلق بالتنمية البديلة من تقرير المخدّرات العالمي ٢٠١٥، الذي شكّل مساهمة في المناقشات التي دارت في الجلسة العامة لأنه تضمن دوافع زراعة المحاصيل غير المشروعة، والمؤشرات المستخدمة لقياس أثر مشاريع التنمية البديلة، والتحديات التي تواجه مشاريع التنمية البديلة، مع التركيز على ضرورة تقديم الدعم السياسي والمالي الطويل الأجل لتلك المشاريع.

٢١ - وقدّم العرض الإيضاحي لمحّة عامة عن التقديرات العالمية لزراعة خشخاش الأفيون وشجيرة الكوكا والقنب، موضّحاً تقديرات الانخفاض بأمثلة من قبيل أفغانستان. وقدمت أثناء العرض الإيضاحي خريطة للمواقع الجغرافية التي تنفذ فيها برامج التنمية البديلة، سلّط الضوء على أن دوافع زراعة المحاصيل غير المشروعة تتوقف على الموقع الجغرافي، وخصائص المحصول غير المشروع المعني (الاستدامة وتوليد الأرباح وما إلى ذلك)، والعوامل البيئية. وذكر أنّ مما يفاقم الزراعة غير المشروعة ضعف البنى التحتية وضعف سيادة القانون وضعف الحكومة. واعتبر أنّ من التحديات الرئيسية التي تواجهها التنمية البديلة تهميش المجتمعات المحلية، والفقر، ووجود المناطق المنعزلة الخاضعة لسيطرة حكومية محدودة، وانعدام الأمن. وسلّط الضوء على العوامل الرئيسية للنجاح في تنفيذ التنمية البديلة، وهي الدعم السياسي والمالي الطويل الأجل، وتوفير مصادر توليد الدخل البديلة، وتسويق منتجات التنمية البديلة، وملكية الأراضي وإدارتها واستغلالها على نحو مستدام، والملكية المحلية، والتركيز على المرأة.

٢٢ - وأوضح أنّ أثر التنمية البديلة يخرج المجتمع المحلي من دورة خبيثة إلى دورة حميدة. أمّا الدورة الخبيثة فتتمثل في الصلة بين ضعف سيادة القانون وارتفاع معدلات زراعة المحاصيل غير المشروعة، مع تصاعد معدلات الجريمة المنظمة والعنف وتراجع نمو الاقتصاد

المشروع. وأمّا الدورة الحميدة فتتمثل، على العكس، في الصلة الحميدة بين قوة سيادة القانون والحوكمة وانخفاض زراعة المحاصيل غير المشروعة، مع تضعف الجريمة المنظمة والعنف وازدياد نمو الاقتصاد المشروع.

٢٣- وأكد العرض الإيضاحي أنّ التمويل المقدّم لدعم تنفيذ التنمية البديلة يمثل أقل من ١ في المائة من المساعدة الإنمائية العالمية. وتبرز هذه الحقيقة التفاوت القائم بين التأييد السياسي الدولي الواسع النطاق للتنمية البديلة والتمويل الفعلي الذي يدعم تنفيذها.

٢٤- وشدّدت الدول الأعضاء على ضرورة تعزيز الاتساق والتنسيق على نطاق المنظومة بين سياسات التنمية وسياسات مكافحة المخدرات بين جميع الوكالات المعنية. والتعاون الفعال بين جميع أصحاب المصالح ضروري طوال عملية التنمية البديلة برمتها.

٢٥- وأبرزت الدول الأعضاء الصلات القوية التي تربط بين الوصول إلى الأسواق واستدامة برامج التنمية البديلة، مشددة على أنّ منتجات التنمية البديلة يجب أن تكون قابلة للتسويق وعالية الجودة وقادرة على المنافسة في الأسواق المحلية والإقليمية، وفي الأسواق العالمية في نهاية المطاف. ولوحظ أنّ القطاع الخاص يمكن أن يضطلع بدور قيم عن طريق تبادل الابتكارات والخبرات والمهارات وتوفير الدعم المالي والتقني لمنتجات التنمية البديلة والمساعدة على تسويقها.

٢٦- وأشارت الدول الأعضاء إلى أنّ برامج التنمية البديلة ينبغي ألا تركز على الزراعة وحدها بل ينبغي أن تروج أيضاً لأنشطة كسب العيش ومصادر الدخل المختلفة، وأن تزيد الأمن الغذائي، وأن تمضي قدماً صوب الأنشطة التي تضيف القيمة وصوب الأنشطة التسويقية.

دال- حلقتا النقاش

٢٧- عُقدت حلقتا نقاش في اليوم الثاني من المؤتمر الرفيع المستوى. وركزت حلقة النقاش الأولى على سيادة القانون والتحديات الأمنية في سياق مكافحة المخدرات كمكافحة تنموية المنحى. وأدار حلقة النقاش الأولى السيد ألدو لالي-ديموس، نائب المدير التنفيذي للمكتب، وكان من المتحدثين فيها صاحبة السمو الملكي الأميرة باجراكيثياها ماهيدول، من تايلند، وصاحبة السعادة السيدة مارلين مورتلر، المستشارة الاتحادية لشؤون المخدرات بألمانيا، وصاحبة السعادة السيدة سلامة عظيمي، وزيرة شؤون مكافحة المخدرات في أفغانستان. أمّا حلقة النقاش الثانية فركزت على موضوع "التنمية البديلة وأهداف التنمية المستدامة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية، المزمع عقدها في عام

٢٠١٦: تعزيز الابتكار والأثر على أرض الواقع". وأدار حلقة النقاش الثانية الدكتور ساندر كالفاني، المستشار الأقدم لشؤون التخطيط الاستراتيجي في مؤسسة ماي فاه لوانغ، وكان من المتحدثين في الحلقة صاحب السعادة السيد خالد عبد الرحمن شمعة، رئيس مجلس الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية المزمع عقدها في عام ٢٠١٦، والسيد ألدو لالي-ديموس، نائب المدير التنفيذي للمكتب، والسيدة بين ميتال، ممثلة فرقة عمل المجتمع المدني،^(٢) والسيدة كيسارا مانتشوسري، رئيسة بورصة الأوراق المالية في تايلند.

الاستنتاجات الرئيسية لحلقة النقاش ١

٢٨- شدد المشاركون والمندوبون على أن وجود الدولة، من حيث الحوكمة والأمن، أمر أساسي للمجتمعات المحلية السلمية الشاملة للجميع ولتحقيق التنمية البديلة. ولوحظ أيضاً أن هناك علاقة متبادلة بين وجود مناطق زراعة المحاصيل غير المشروعة وغياب الدولة.

٢٩- وشدد المشاركون على أن احترام سيادة القانون ضروري لتيسير العدالة الاجتماعية. وبينما توجد قوانين ممتثلة لمعايير حقوق الإنسان، يلزم أيضاً أن تقوم أوساط المزارعين بتنظيم تطبيق تلك القوانين وإنفاذها، اعترافاً بأن ثقافة المشروعية تنبعث من داخل المجتمعات المحلية.

٣٠- وناقشت الحلقة أيضاً أهمية حقوق ملكية الأراضي وأهمية التملك في تعزيز التحالفات مع المجتمعات المحلية لصغار المزارعين. وذكر أيضاً أن سيادة القانون تمكن المجتمعات المحلية، من خلال تعريفها بالأطر القانونية، وتزويدها بسبل الوصول إلى العدالة، وتعريف أفرادها بحقوقهم وواجباتهم بصفتهم مواطنين صالحين في المجتمع. ويمكن أن تعمل المجتمعات المحلية التي تنفذ فيها مشاريع التنمية البديلة على تعزيز سيادة القانون عندما تكون لديها الملكية وتكون مسؤولة عن تنمية نفسها بنفسها.

٣١- وسلط المشاركون الضوء أيضاً على أهمية الربط بين الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة المخدرات واستراتيجيات التنمية الوطنية والتنسيق الإقليمي الأوسع نطاقاً.

(٢) المبادرة المشتركة بين لجنة المخدرات التابعة للمنظمات غير الحكومية بفيينا ولجنة المخدرات التابعة للمنظمات غير الحكومية بنيويورك للدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية، المزمع عقدها في عام ٢٠١٦.

الاستنتاجات الرئيسية لحلقة النقاش ٢

٣٢- كان رأي القطاع الخاص بشأن الصلة بين التنمية المستدامة والتنمية البديلة هو أن أصحاب المصلحة في الشركات تقع على عاتقهم مسؤولية اجتماعية عن إدراج التنمية المستدامة في المشاريع الهادفة إلى الربح. وينبغي أن يربط الاستثمار الاقتصادي بين الحكومات والبيئة والمجتمع. وشدد أيضاً على أنه ينبغي تعزيز المهارات التسويقية في المجتمعات المحلية من أجل إيجاد منتجات ذات قيمة مضافة وإدخال المنتجات الناشئة من التنمية البديلة في الأسواق المحلية و/أو الوطنية والإقليمية والدولية.

٣٣- وسلط المجتمع المدني الضوء على أهمية إشراك عدد أكبر من مجتمعات المزارعين المحلية في برامج التنمية البديلة، من خلال إعادة تقييم المعايير اللازمة للحصول على هذه البرامج. وسلط الضوء أيضاً على التسلسل المناسب لمشاريع التنمية البديلة بحيث تعتمد سبل كسب العيش قبل الاضطلاع بأنشطة إبادة المحاصيل غير المشروعة، لضمان ألا تكون المعونة الإنمائية مشروطة بإبادة تلك المحاصيل. وأشار إلى أن من المهم أيضاً ضمان مشاركة المجتمعات المحلية مشاركة مجدية في عملية التصميم والتنفيذ، بهدف تمكين المجتمعات المحلية.

٣٤- ومن منظور العملية المتعلقة بالدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية، المزمع عقدها في عام ٢٠١٦، سلط الضوء على أهمية إدماج المنتجات الناشئة من مشاريع التنمية البديلة في النظام التجاري الدولي بفعالية. ولوحظ أن مشاريع التنمية ينبغي أن تصمم استناداً إلى السياق الاجتماعي-الاقتصادي للمجتمع المحلي، فضلاً عن تاريخه وقواعده المحلية. وأخيراً، ينبغي أن يتعاون كل أصحاب المصلحة المعنيين وينسقوا فيما بينهم بطريقة فعالة من أجل ضمان تحقيق التنمية البديلة المستدامة. واعتبر أن إجراء البحوث المتقدمة حول دوافع زراعة المحاصيل غير المشروعة، والتدفقات المالية غير المشروعة، وأوجه القصور الاجتماعي، والآثار في الاستدامة البيئية، يتسم بأهمية حاسمة.

٣٥- وأشار في توصيات المكتب إلى أن التنمية البديلة تتطلب المزيد من المصادقية والجدوى. وأكد المكتب أن تحسين رصد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة وتقييمها، وفهم دوافع زراعة المحاصيل غير المشروعة، والتصدي لأوجه القصور الاجتماعي والتدفقات المالية غير المشروعة، والابتكار في مجالات حماية البيئة، وتعزيز المهارات التجارية والدراية التجارية لدى المزارعين، هي أمور من شأنها أن تسهم في زيادة فعالية التنمية البديلة.

هاء- الأحداث الجانبية

٣٦- نُظِّمَت ثلاثة أحداث جانبية في اليوم الأول من المؤتمر الرفيع المستوى، وحدث واحد في اليوم الثاني من المؤتمر. وأتاحَت هذه الأحداث فرصة جيدة للبلدان والمنظمات والمزارعين للتعبير عن وجهات نظرهم بشأن جوانب التنمية البديلة، وأثارت مناقشات مفعمة بالحيوية بين المشاركين الذين حضروها. وغطت الأحداث الجانبية مجموعة من المواضيع، مثل "تحسين البحوث وفهم آثار التنمية البديلة"، و"التعاون فيما بين بلدان منطقة الميكونغ الكبرى دون الإقليمية على تحقيق التنمية البديلة وتقديم مساهمات في مبادئ الأمم المتحدة الإرشادية بشأن التنمية البديلة"، و"المشاركة المجدية من جانب المزارعين والمجتمعات المحلية المتضررة"، و"سيادة القانون والتنمية البديلة: تعزيز سيادة القانون لتحقيق التنمية المستدامة في مناطق زراعة المحاصيل غير المشروعة".

رابعاً- الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية

٣٧- توفر مبادئ الأمم المتحدة الإرشادية بشأن التنمية البديلة إطاراً مهماً لتحقيق التنمية البديلة. ولا يوجد نهج "واحد يناسب الجميع" لتحقيق التنمية البديلة على أرض الواقع، لأنه يتعين تكييف التنمية البديلة لتلائم السياقات المحلية المعينة. وتزيد التنمية البديلة من حضور الدولة، وتبني الثقة بين المجتمع المحلي والحكومة، وتعزز السلام وثقافة المشروعية في بعض الحالات. ومشاريع التنمية البديلة التي شوهدت أثناء الزيارات الميدانية معترف بها باعتبارها أمثلة على فلسفة اقتصاد الاكتفاء التي يتبناها جلاله ملك تايلند، لأن هذه المشاريع تركز على تعزيز قدرة الفرد والمجتمع المحلي على الصمود. وترتبط التنمية البديلة، بوصفها إحدى الركائز الأساسية للاستراتيجية الدولية لمراقبة المحاصيل، ارتباطاً أصيلاً بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي اعتمدت مؤخراً، ومكملة لها، لأن تنفيذ التنمية البديلة يمكن أن يسهم في تهيئة الظروف المفضية إلى تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة.

٣٨- وينبغي إدماج برامج التنمية البديلة في صميم خطط التنمية الوطنية، الأمر الذي يتطلب التنسيق بين الوكالات الحكومية المعنية من أجل توفير سبل كسب العيش البديلة المستدامة، ومصادر توليد الدخل، والخدمات، والبنية التحتية، اللازمة للمجتمعات المحلية لصغار المزارعين.

٣٩- ويجب أن تتبع التنمية البديلة نهجاً يقوم على أساس المناطق والناس ويستند إلى تمكين وملكية المجتمعات المحلية، التي تشترك في تصميم برامج التنمية البديلة وتنفيذها. ويتسم التعاون

الفعال من جانب الجهات صاحبة المصلحة، بما فيها الوكالات الحكومية والسلطات المحلية والقادة المحليون والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات دون الإقليمية والإقليمية والدولية المعنية والمؤسسات المالية الدولية، وأهم جهة وهي المزارعون أنفسهم والمجتمعات المحلية نفسها، خلال عملية التنمية البديلة برمتها، بأهمية حاسمة لنجاح التنمية البديلة، لأنّ من شأن هذا التعاون أن يلبي احتياجات المستفيدين النهائيين، ويرفع مستوى الدراية، ويتجنب الازدواجية في تقديم الخدمات، ويحسن استخدام الموارد.

٤٠ - وينبغي أن تدرج التنمية البديلة في ما يجد من مناقشات في مجال الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون. ويمكن النظر للعلاقة بين التنمية البديلة وسيادة القانون والحوكمة الرشيدة على أنّها تعزز وتكمل بعضها بعضاً.

٤١ - وينبغي أن يقاس نجاح برامج التنمية البديلة لا بتقديرات الحد من زراعة المحاصيل غير المشروعة وحسب بل أيضاً بمؤشرات التنمية البشرية، وفقاً لأهداف التنمية المستدامة. ويلزم تقديم المزيد من التمويل لتقييم الأثر، بغية جمع البيانات القائمة على الأدلة من أجل تقييم أثر البرامج وفعاليتها ومدى استدامتها. ومن شأن التقييم الجيد النوعية للأثر أن يتيح أدلة أفضل بشأن نتائج التنمية البديلة، ويمكن أن يساعد ذلك على إشراك الأوساط الإنمائية الأوسع نطاقاً وتقديم المزيد من الدعم إلى جهود التنمية البديلة.

٤٢ - ومن المهم أن تدرج في برامج التنمية البديلة معايير تتعلق بالاستدامة البيئية. كما أنّ إعادة زراعة الغابات وإدارة المياه والزراعة المتنقلة - بعد إتاحة إمكانيات قابلة للنجاح لإدراج الدخل مستمدة من برامج التنمية البديلة - والتخطيط للاستغلال المستدام للأراضي في سياق التنمية البديلة، تدعم أيضاً الأنشطة الأوسع نطاقاً الرامية إلى الحفاظ على البيئة.

٤٣ - ويجب عند تنفيذ برامج التنمية البديلة تعزيز وحماية فرص الحصول على الأراضي المنتجة والتمتع بحقوق ملكية الأراضي، بما في ذلك النظم الرسمية أو غير الرسمية لحيازة الأراضي، بمشاركة كاملة من المجتمعات المحلية وتشاور كامل معها.

٤٤ - والتسلسل السليم في تنفيذ برامج التنمية البديلة ضروري لتمكين صغار المزارعين من الحصول على سبل بديلة آمنة لكسب العيش قبل إبادة المحاصيل غير المشروعة، مع مراعاة الفترة الانتقالية بين زراعة المحاصيل غير المشروعة والأنشطة المشروعة المدرة للدخل.

٤٥ - وينبغي النظر في توسيع نطاق تطبيق برامج التنمية البديلة في المناطق الريفية والحضرية على السواء. وقد أعربت بعض الدول الأعضاء عن اهتمامها بتوسيع نطاق تنفيذ التنمية البديلة في مناطق زراعة القنب.

- ٤٦- وينبغي أن تكون تدخلات الوقاية والعلاج من تعاطي المخدرات جزءاً أصيلاً من برامج التنمية البديلة في مناطق زراعة المحاصيل غير المشروعة التي يوجد فيها تعاطي المخدرات وما يتصل به من اعتلالات.
- ٤٧- ويلزم إجراء المزيد من البحوث لتحسين فهم العوامل التي تساهم في زراعة المحاصيل غير المشروعة، مع مراعاة الخصائص المحلية والإقليمية. وينبغي تشجيع وتعزيز الاستراتيجيات والممارسات الجيدة الإقليمية، التي تراعي الظروف العامة والمشاركة، بشأن التنمية البديلة.
- ٤٨- ومن العوامل الرئيسية التي يمكن أن تكفل استمرارية برامج التنمية البديلة واستدامتها الإرادة السياسية القوية تجاه مبادئ التنمية البديلة، وبرامج التنمية البديلة المصممة جيداً، والالتزام الطويل الأجل بتقديم المساعدة الإنمائية مع التمويل المرن من جانب الحكومات والمنظمات الدولية والجهات المانحة، وتعزيز المبادرات دون الإقليمية والإقليمية.
- ٤٩- وينبغي قبل تنفيذ البدائل تقييم إمكانية تسويق المنتجات، وينبغي أن تهدف منتجات التنمية البديلة إلى استحداث سلاسل القيمة المضافة، عندما يكون ذلك وارداً، بغية ضمان زيادة دخل المجتمعات المحلية المستهدفة، من أجل دعم سبل كسب العيش المستدامة ومنافسة الدخل المتأتي من زراعة المحاصيل غير المشروعة.
- ٥٠- ويمكن أن يؤدي التعاون مع القطاع الخاص دوراً قيماً عن طريق تبادل الابتكارات والخبرات والمهارات وعن طريق تقديم الدعم المالي والتقني لمنتجات التنمية البديلة والمساعدة على تسويقها.